

Distr.: General
30 April 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 165 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 وميزانيتها
المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

1 138 457 900 دولار	الموارد المعتمدة للفترة 2020/2019
1 136 908 900 دولار	نفقات الفترة 2020/2019
1 549 000 دولار	الرصيد الحر للفترة 2020/2019
1 183 384 700 دولار	اعتمادات الفترة 2021/2020
1 178 331 500 دولار	النفقات المتوقعة للفترة 2021/2020 ^(أ)
5 053 200 دولار	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2021/2020
1 183 917 900 دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2022/2021
(8 755 400 دولار)	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2022/2021
1 175 162 500 دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2022/2021
(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2021.	



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/75/623 و A/75/767)، اجتمعت اللجنة عبر الإنترنت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برودود خطية وردت في 23 نيسان/أبريل 2021. وترد تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/75/822)، ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المتصلة بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 في تقريرها ذي الصلة (A/75/829).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

2 - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها 320/73 ومقررها 555/73 مبلغا إجماليه 1 138 457 900 دولار (صافيه 1 122 190 600 دولار) للإنفاق على البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020.

3 - وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه 1 136 908 900 دولار (صافيه 1 119 558 100 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل 99,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 1 549 000 دولار، 0,1 في المائة من المستوى العام للموارد المعتمدة للفترة المالية.

4 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 1 549 000 دولار الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (40 382 100 دولار، أو 8,8 في المائة)؛ (ب) زيادة النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (26 981 300 دولار، أو 5,4 في المائة) والموظفين المدنيين (11 851 800 دولار، أو 6,4 في المائة). وترد في الفرع الثالث - باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة 2020/2019 (A/75/623) معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد (بمبلغ 38 833 000 دولار، أي بنسبة 3,4 في المائة) من المجموعة الثالثة إلى المجموعتين الأولى والثانية، نتيجة لإعادة ترتيب أولويات الموارد. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من نفس التقرير. وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقا عاما على عمليات إعادة التوزيع بين المجموعات في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن الالتزامات غير المصفاة للفترة 2019/2018 بلغت 199 380 900 دولار في 30 حزيران/يونيه 2019، أما بالنسبة للفترة 2020/2019 فقد بلغت 251 436 800 دولار في 30 حزيران/يونيه 2020.

مسائل متعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

6 - عند النظر في تقارير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، كان معروضا على اللجنة الاستشارية أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/5 (Vol. II)، الفقرات 119-128 و 135-144 و 196-209 و 211-238 و 245 و 286-292).

وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالبعثة، ولا سيما فيما يتصل بما يلي: (أ) تبرير الحاجة إلى المنظومات الجوية غير المأهولة؛ (ب) أوجه النقص في الوحدات العسكرية؛ (ج) تمديد التعيينات المؤقتة؛ (د) إدارة الأسلحة والذخائر؛ (هـ) استرداد تكاليف النقل الجوي للركاب من غير موظفي الأمم المتحدة؛ (و) الدروس المستفادة من إجراءات التحكيم.

7 - وفيما يتعلق بأوجه النقص في الوحدات العسكرية والتوصية السابقة بضمان حصول الوحدات العسكرية على المعدات اللازمة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة تواصل استعراض الاحتياجات من المعدات والتدريب وإجراءات التشغيل مع المقر وأصحاب المصلحة الآخرين. وتُجرى زيارات قبل النشر. غير أن بعض البلدان المساهمة بقوات و/أو أفراد شرطة تواجه أحيانا صعوبات في الحفاظ على معداتها وخدماتها في الظروف التشغيلية والبيئية الشديدة الصعوبة في منطقة العمليات. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه يجري حاليا اتخاذ مبادرة لإضفاء صبغة مركزية على جميع المحاذير المعلنة وجعلها قابلة للتقييم من أجل ضمان أن يكون لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما البعثة، فهم واضح للمحاذير قبل تنفيذ عمليات النشر.

8 - وتذكر اللجنة الاستشارية بتعليقها بأن بعض الملاحظات والتوصيات التي تتعلق، في جملة أمور، بتقييم الوحدات والأصول العسكرية ونشرها تكتيكيا ومشاركتها هي مسائل تقع ضمن اختصاص الدول الأعضاء والأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة (A/75/829، الفقرة 14). وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات فيما يخص التوصيات المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية وتأمل أن تنفذ هذه التوصيات في الوقت المناسب.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

9 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، حتى 31 آذار/مارس 2021، ما قدره 910 226 600 دولار، أو 76,9 في المائة، من المبلغ المخصص البالغ قدره 1 183 348 700 دولار. وفي نهاية الفترة المالية، يقدر أن مجموع النفقات سيبلغ 1 178 331 500 دولار، ليتبقى رصيد حر يُتوقع أن يبلغ 5 053 200 دولار.

10 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات وأنه تم دفع تكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى 19 نيسان/أبريل 2021. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد حتى 19 نيسان/أبريل 2021 مبلغ 10 388 600 دولار لتسوية 320 مطالبة منذ إنشاء البعثة، وهناك 23 مطالبة قيد التسوية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تسوى المطالبات المتبقية بسرعة.

11 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأندية مقررة فيما يتعلق بالبعثة منذ إنشائها قد وصل، حتى 19 نيسان/أبريل 2021، إلى 8 209 736 000 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ما قدره 7 932 134 000 دولار، وبقي رصيد غير مسدد قدره 277 602 000 دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المبالغ النقدية المتاحة للبعثة بلغت، حتى 19 نيسان/أبريل 2021، ما قدره 525 604 000 دولار، وهو مبلغ كاف لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر البالغ قدره 201 759 000 دولار. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

12 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في قراره 2100 (2013). وأقرّ المجلس أحدث تمديد للولاية، حتى 30 حزيران/يونيه 2021، في قراره 2531 (2020). ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2022/2021 في الفرع الأول - باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للبعثة للفترة 2022/2021 (A/75/767).

باء - الاحتياجات من الموارد

13 - تمثل الميزانية المقترحة بمبلغ 1 183 917 900 دولار للفترة 2022/2021 زيادة قدرها 533 200 دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة 2021/2020 وقدرها 1 183 384 700 دولار (انظر الجدول أدناه).

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2020/2019)	النفقات (2020/2019)	المخصصات النفقات في 31 آذار/مارس 2021	تقديرات التكاليف (2022/2021)	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	495 313,0	522 294,3	493 922,9	423 042,1	488 350,5	(5 572,4)	(1,1)
الموظفون المدنيون	183 887,2	195 739,0	196 654,7	153 850,3	224 282,8	27 628,1	14,0
التكاليف التشغيلية	459 257,7	418 875,6	492 807,1	333 334,2	471 284,6	(21 522,5)	(4,4)
إجمالي الاحتياجات	1 138 457,9	1 136 908,9	1 183 384,7	910 226,6	1 183 917,9	533,2	0,0
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	16 267,3	17 350,8	17 365,3	13 745,2	17 980,4	615,1	3,5
صافي الاحتياجات	1 122 190,6	1 119 558,1	1 166 019,4	896 481,4	1 165 937,5	(81,9)	(0,0)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	1 138 457,9	1 136 908,9	1 183 384,7	910 227,0	1 183 917,9	533,2	0,0

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة 2021/2020 ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	الفرق
المراقبون العسكريون	40	—	(40)
أفراد الوحدات العسكرية	13 249	31 289	40
أفراد شرطة الأمم المتحدة	350	345	(5)
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	1 570	1 575	5

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

14 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2022/2021 ما قدره 488 350 500 دولار، وهو ما يمثل نقصاً قدره 5 572 400 دولار، أو 1,1 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2021/2020. ويعكس النقصان التخفيضات التي حدثت تحت بند المراقبين العسكريين، والتي تعزى إلى تحويل القوام الكامل المكون من 40 مراقبا عسكريا إلى ضباط أركان عسكريين (2 165 600 دولار)، وتحت بند الوحدات العسكرية بسبب انخفاض تكلفة حصص الإعاشة، وزيادة المبالغ التقديرية لتسوية تكاليف السداد الموحدة للبلدان المساهمة بقوات بسبب تقديم معدات رئيسية مملوكة للوحدات غير صالحة للاستعمال أو لعدم تقديم معدات، وانخفاض التعويضات المتوقعة عن الوفاة والعجز (6 989 900 دولار). وستقابل التخفيضات جزئياً زيادات تحت بند شرطة الأمم المتحدة، بسبب التوفير المتوقع لأماكن إقامة تابعة للأمم المتحدة لعدد أكبر من الأفراد (443 300 دولار)، وتحت بند وحدات الشرطة المشكلة، بسبب ارتفاع تكاليف المعدات المملوكة للوحدات والتحسينات في نشر هذه المعدات (3 139 800 دولار) (A/75/767، الفقرات 133-137).

15 - وودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن عوامل تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترتين 2020/2019 و 2021/2020، إضافة إلى العوامل المقترحة للفترة 2022/2021 على النحو التالي:

عوامل تأخير النشر

(النسبة المئوية)

النسبة الفعلية للفترة 2020/2019	النسبة المعتمدة للفترة 2021/2020	النسبة الفعلية في 31 كانون الثاني/يناير 2021	النسبة الفعلية في 28 شباط/فبراير 2021	النسبة الفعلية في 31 آذار/مارس 2021	المتوسط الفعلي للفترة 2022/2021	النسبة المقترحة
الفئة	2020/2019	2021/2020	يناير 2021	28 شباط/فبراير 2021	31 آذار/مارس 2021	2022/2021
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة						
المراقبون العسكريون	2,5	2,5	82,5	92,5	92,5	55,0
الوحدات العسكرية	8,4	5,0	1,1	1,9	2,0	4,4
شرطة الأمم المتحدة	14,9	10,0	19,7	12,3	15,1	22,0
وحدات الشرطة المشكلة	8,4	8,0	7,7	7,3	7,3	8,0

16 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	825	827	2
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	150	150	—
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	755	755	—
الوظائف المؤقتة			
الموظفون الدوليون	2	—	(2)

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	الفرق
متطوعو الأمم المتحدة			
المتطوعون الدوليون	198	200	2
المتطوعون الوطنيون	6	6	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	19	19	—
المجموع	1 955	1 957	2

17 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2022/2021 ما قدره 224 282 800 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 27 628 100 دولار، أو 14 في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة 2021/2020. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعزى إلى ارتفاع الاحتياجات من أجل:

(أ) الموظفون الدوليون: زيادة قدرها 23 866 800 دولار، أو 14,9 في المائة، بسبب ارتفاع معدلات المرتبات الدولية بناء على جدول المرتبات المنقح، وتطبيق معدل شغور يبلغ 6 في المائة بالنسبة لوظائف الموظفين الدوليين مقارنة بمعدل 8,5 في المائة المطبق في الفترة 2021/2020؛

(ب) الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها 2 923 100 دولار، أو 11,7 في المائة، بسبب ما يلي: '1' تطبيق معدل شغور أقل يبلغ 12 في المائة فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و 11 في المائة فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، مقارنة بمعدلي الشغور البالغين 16 و 13,2 في المائة، على التوالي، المطبقين في الفترة 2021/2020؛ '2' أثر ارتفاع قيمة فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لدول غرب أفريقيا مقابل دولار الولايات المتحدة؛

(ج) متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها 807 500 دولار، أو 8,5 في المائة، بسبب تطبيق معدل شغور أقل هو 11,1 في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة مقارنة بمعدل 18,3 في المائة المطبق في الفترة 2021/2020، واقتراح إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمتطوعين دوليين في الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرات 139-141).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

18 - يشير الأمين العام إلى أن مقترح الميزانية للفترة 2022/2021 يشمل ما مجموعه 1 957 وظيفة مدنية، وهو ما يعكس التغييرات الرئيسية التالية في ملاك الموظفين:

(أ) إنشاء وظيفتين مؤقتتين لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة: وظيفة واحدة لمساعد في مجلس التحقيق في باماكو ووظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون السياسية في مينكا؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفتين ثابتتين: وظيفة واحدة لموظف إمدادات (ف-4) لتصبح وظيفة كبير موظفي إمدادات (ف-5) ووظيفة واحدة لموظف نقل من فئة الخدمة الميدانية، الرتبة 6 إلى الرتبة ف-4؛

(ج) تحويل وظيفتين مؤقتتين لموظف معاون لشؤون التنسيق (ف-2) ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية، الرتبة 5) ممولتين من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين؛

(د) نقل وظيفة لموظف إمدادات (فئة الخدمة الميدانية) من قسم التخزين المركزي إلى قسم الدعم المعيشي.

إعادة التصنيف

19 - يشير الأمين العام إلى أن إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة ثابتة واحدة لموظف إمدادات (ف-4) لتصبح وظيفة كبير موظفي إمدادات (ف-5) في قسم الدعم المعيشي تهدف إلى تعزيز الرقابة والقيادة والمبادئ التوجيهية لدعم الأفرقة التقنية التي تدير العقود. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أنه بسبب زيادة انعدام الأمن وتشنت أنشطة البعثة على أنحاء متفرقة، اتسع نطاق الاحتياجات من سلع دعم المعيشة (المرجع نفسه، الفقرة 104). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يقترح أيضاً نقل وظيفة واحدة لموظف إمدادات (من فئة الخدمة الميدانية) من قسم التخزين المركزي إلى قسم الدعم المعيشي لتعزيز الضوابط الداخلية (المرجع نفسه، الفقرة 105). وترى اللجنة أن نقل الوظيفة المقترح ينبغي أن يوفر أيضاً دعماً إضافياً فيما يتعلق بالرقابة والمبادئ التوجيهية. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن إعادة التصنيف المقترحة لها ما يبررها، ولذلك توصي بعدم الموافقة على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف إمدادات (ف-4) لتصبح وظيفة كبير موظفي إمدادات (ف-5).

20 - وفيما يتعلق بإعادة التصنيف المقترحة لوظيفة موظف نقل من فئة الخدمة الميدانية، الرتبة 6 إلى الرتبة ف-4، يشير الأمين العام إلى أن البعثة تحتاج إلى خبير متخصص لتعزيز ما يلي: الإشراف على وحدات النقل؛ والتوجيه؛ والإنجازات المتوقعة؛ والتواصل مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق باحتياجات النقل؛ والكفاءة من حيث التكلفة؛ وكفاءة عمليات النقل التي يستخدم فيها أسطول كبير من المركبات في مواقع متعددة (المرجع نفسه، الفقرة 100). وترى اللجنة الاستشارية أن الموظفين العاملين في فئة الخدمة الميدانية ينبغي أن تكون لديهم التجربة والخبرة التقنية اللازمتان لتحسين أداء وحدات النقل. لذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة لموظف نقل.

تكاليف الموظفين العامة

21 - تبين المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات لتغطية التكاليف العامة للموظفين الدوليين للفترة 2022/2021 بلغت 84 219 200 دولار مقابل نفقات فعلية قدرها 72 829 200 دولار في الفترة 2020/2019 و 38 295 200 دولار في الفترة 2021/2020، حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تكاليف الموظفين العامة تتألف من عناصر عديدة وأن الميزنة تتم استناداً إلى البيانات التاريخية الفعلية لسلسلة هذه العناصر ككل⁽¹⁾. وتتوقف النفقات اللاحقة على الحالة الفردية لكل موظف موجود في البعثة خلال الفترة المالية. وقد تولد هذه الحالة فروقا بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية لأن تكوين ملاك الموظفين في البعثة يختلف من فترة مالية إلى أخرى. وترى اللجنة الاستشارية أن نمط الإنفاق يبين عدم وجود ميزنة دقيقة، وهي على ثقة بأن معلومات أكثر تفصيلاً عن حساب تكاليف الموظفين العامة ستدرج في مشروع الميزانية المقبل للبعثة.

(1) تتألف تكاليف الموظفين العامة من بدلات الإعالة؛ وبدلات التمثيل؛ وبدلات المشقة والتنقل؛ وإعانات الإيجار؛ والاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ واستحقاقات المشقة في مركز العمل دون اصطحاب الأسرة؛ ومنح تعليم الموظفين؛ واستبدال رصيد الإجازة السنوية؛ ومنح التعيين/الانتداب؛ وتكاليف التعيين الأخرى؛ ومنح الإعادة إلى الوطن؛ والتكاليف الأخرى لانتهاء الخدمة؛ والتعويضات المدفوعة من الاحتياطي الخاص بعمليات حفظ السلام؛ والفحوصات الطبية؛ والتدابير الأمنية في أماكن الإقامة؛ والمساهمات في خطط التأمين الطبي؛ والتأمين؛ والسفر المتصل بمنحة التعليم؛ والسفر في إجازة زيارة الوطن؛ والسفر لزيارة الأسرة؛ والسفر عند التعيين؛ والسفر عند انتهاء الخدمة؛ والسفر عند نقل الوظائف؛ والسفر عند الانتداب في مهمة؛ والسفر في إطار الإجراء الطبي؛ ونقل الأمتعة المنزلية عند التعيين.

بدل الخطر

22 - تشمل الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين الدوليين للفترة 2022/2021 مبلغا قدره 5 277 600 دولار مرصودا لبدل الخطر. وتبين المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن النفقات المسجلة لم تتجاوز 1 997 400 دولار في الفترة الحالية حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021 تحت بند الميزانية هذا، مقابل اعتماد قدره 5 468 500 دولار. وبالنظر إلى هذا الإنفاق المنخفض واستمرار تأثير جائحة كوفيد-19، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة لبدل الخطر للموظفين الدوليين بنسبة 10 في المائة، أو بمبلغ 527 800 دولار.

معدلات الشغور

23 - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات شغور وظائف الأفراد المدنيين في الفترتين 2020/2019 و 2021/2020، وكذلك معدلات الشغور المقترحة للفترة 2022/2021. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم تقديم تبرير لتطبيق معدلات تختلف عن معدلات الشغور الفعلية التي تشهدها الفترة الحالية، ولا سيما بالنسبة للموظفين الدوليين الذين يتوقع أن يبلغ معدل شغور وظائفهم 6 في المائة، في حين أن متوسط معدل الشغور الفعلي هو 7,2 في المائة والمعدل الفعلي حتى 31 آذار/مارس 2021 هو 7,8 في المائة.

الفئة	المعدل الفعلي للفترة 2020/2019	المعدل المعتمد للفترة 2021/2020	31 كانون الثاني/يناير 2021	المعدل الفعلي في 28 شباط/فبراير 2021	المعدل الفعلي في 31 آذار/مارس 2021	المتوسط الفعلي في 31 آذار/مارس 2022/2021
الموظفون المدنيون						
الموظفون الدوليون	8,0	8,5	7,5	7,2	7,8	6,0
الموظفون الوطنيون						
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	14,0	16,0	10,7	9,3	8,7	12,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	12,6	13,2	8,6	8,1	8,1	11,0
متطوعو الأمم المتحدة						
المتطوعون الدوليون	15,7	18,3	9,6	9,6	7,1	11,1
المتطوعون الوطنيون	100,0	17,0	16,7	16,7	—	50,0
الوظائف المؤقتة						
الموظفون الدوليون	—	—	50,0	50,0	50,0	50,0
الأفراد المقدمون من الحكومات	26,3	26,0	15,8	5,3	10,5	15,8

24 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (A/74/737/Add.8، الفقرة 14 و A/73/755/Add.8، الفقرة 31).

الوظائف الشاغرة

25 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأنه في 28 شباط/فبراير 2021، كانت هناك 19 وظيفة شاغرة لأكثر من سنتين (4 وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 15 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

26 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة كررت في قرارها 290/74 الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وكررت كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وأن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهراً أو أكثر، وأن يقترح في مشروع الميزانية إما الاحتفاظ بها مع تبرير واضح للحاجة إليها أو إلغائها.

27 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 19 و 20 و 22 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين. وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (2020/2019)	(1)	النفقات (2020/2019)	المخصصات (2021/2020)	النفقات في 31 آذار/مارس 2021	تقديرات التكاليف (2022/2021)	(3)	الفرق	
								المبلغ (2)-(3)=(4)	النسبة المئوية (2)÷(4)=(5)
التكاليف التشغيلية									
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	640,9	234,6	525,5	287,5	575,7	50,2	9,6		
السفر في مهام رسمية	4 026,2	3 239,2	4 720,6	1 459,0	4 630,1	(90,5)	(1,9)		
المرافق والهياكل الأساسية	97 587,3	96 306,3	137 960,3	64 757,0	104 301,2	(33 659,1)	(24,4)		
النقل البري	15 606,5	15 871,4	18 463,3	14 811,6	14 564,5	(3 898,8)	(21,1)		
العمليات الجوية	145 119,7	122 753,8	160 208,6	102 859,1	172 137,8	11 929,2	7,4		
العمليات البحرية	1 224,8	2 295,9	1 840,3	416,4	1 315,7	(524,6)	(28,5)		
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	91 860,8	80 208,9	63 712,7	64 086,8	68 147,4	4 434,7	7,0		
الخدمات الطبية	9 351,6	15 723,2	8 671,3	9 013,6	8 700,2	28,9	0,3		
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	89 839,9	78 863,9	91 904,5	73 086,9	92 112,0	207,5	0,2		
المشاريع السريعة الأثر	4 000,0	3 378,4	4 800,0	2 556,3	4 800,0	—	—		
المجموع الفرعي	459 257,7	418 875,6	492 807,1	333 334,2	471 284,6	(21 522,5)	(4,4)		

28 - يعكس النقصان المقترح، الذي قدره 21 522 500 دولار، أو 4,4 في المائة، للفترة 2022/2021 بالنسبة للتكاليف التشغيلية انخفاض الاحتياجات تحت بنود المرافق والهياكل الأساسية، والنقل البري، والعمليات البحرية، والسفر في مهام رسمية، يقابله جزئياً ارتفاع في الاحتياجات تحت بنود العمليات الجوية،

والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، والخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والخدمات الطبية (A/75/767)، الفقرات 142-148). وتلاحظ اللجنة الاستشارية النقصان الإجمالي في مستوى التكاليف التشغيلية المقترحة للفترة 2022/2021، لكنها غير مقتنعة بأن المبررات المقدمة تدعم تماما ما يذكر أدناه من احتياجات. ولذلك، ومع مراعاة نقص الإنفاق والاستمرار المحتمل لأثر جائحة كوفيد-19، تقدم اللجنة تعليقات وتوصي بإدخال تعديلات على النحو المبين أدناه.

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

29 - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية ما قدره 575 700 دولار للفترة 2021/2020، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ 50 200 دولار أو بنسبة 9,6 في المائة مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2021/2020. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الموارد المقترحة تعكس أساسا الاحتياجات المتعلقة بتنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، وأساليب التحقيق في السياق العسكري وسياق الشرطة، والسلامة والصحة المهنتين الميدانيتين. وبينت المعلومات المقدمة إلى اللجنة نقصا في الإنفاق قدره 406 300 دولار، أو 63,4 في المائة، خلال الفترة 2020/2019. وتلاحظ اللجنة أنه لم يتم تكبد سوى نفقات قدرها 287 500 دولار حتى 31 آذار/مارس 2021، وأنه من المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات 370 600 دولار مقابل مبلغ مخصص للفترة الحالية قدره 525 500 دولار، مما يترك رصيدا غير منفق يتوقع أن يبلغ قدره 154 900 دولار، أو 29,5 في المائة، في نهاية حزيران/يونيه 2021. ونظرا لضرورة زيادة الاعتماد على القدرات الداخلية، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة تماما بالتبرير المقدم، ولذلك توصي بتخفيض قدره 86 400 دولار، أو 15 في المائة، للموارد المقترحة بالنسبة للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية.

السفر في مهام رسمية

30 - تبلغ الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية في الفترة 2022/2021 ما قدره 4 630 100 دولار، وهو ما يمثل نقصانا بمبلغ 90 500 دولار، أو بنسبة 1,9 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2021/2020. وبينت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية نقصا في الإنفاق قدره 787 000 دولار، أو 19,5 في المائة، في الفترة 2020/2019. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه لم يتم تكبد سوى نفقات قدرها 1 459 000 دولار حتى 31 آذار/مارس 2021، وأنه من المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات 2 054 100 دولار مقابل مبلغ مخصص للفترة الحالية قدره 4 720 600 دولار، مما يترك رصيدا غير منفق يتوقع أن يبلغ 2 666 500 دولار، أو 56,5 في المائة، في نهاية حزيران/يونيه 2021. وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أنه ينبغي زيادة استخدام الاجتماعات المعقودة عبر الإنترنت وأدوات التدريب الإلكترونية، وأنه ينبغي التقليل من السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات إلى أدنى حد، وفي حال اقتراحه ينبغي تقديم مبررات مفصلة. وتشدد اللجنة أيضا على ضرورة وضع ميزانية للسفر تتفق تماما مع أحكام ST/SGB/2009/9 و ST/AI/2013/3. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره 926 000 دولار، أو 20 في المائة، للموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية.

المرافق العامة وخدمات التخلص من النفايات

31 - تبلغ الموارد المقترحة للمرافق العامة وخدمات التخلص من النفايات، في إطار المرافق والهياكل الأساسية، ما قدره 6 472 000 دولار للفترة 2022/2021، وهو ما يمثل زيادة قدرها 5 300 دولار، أو 0,1 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2021/2020. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الاحتياجات المقترحة تعكس الاحتياجات التعاقدية لدعم الخدمات التالية: (أ) توفير خدمات إدارة النفايات الصلبة غير الخطرة وإدارة النفايات الطبية (3 648 500 دولار)؛ (ب) جمع المياه المستعملة ومعالجتها والتصرف فيها (890 400 دولار)؛ (ج) توفير الخدمات المتعلقة بالنفايات الخطرة (950 000 دولار)؛ (د) المياه والكهرباء (263 071 دولار)؛ (هـ) مكافحة الآفات والتخبر (720 029 دولار). وتلاحظ اللجنة أن الموارد المقترحة للخدمات التعاقدية المتصلة بالمرافق العامة وخدمات التخلص من النفايات تقدر على أساس بيانات عن الاستهلاك أو الاحتياجات في الماضي، وستلبي جزئياً من خلال ترتيبات تعاقدية "حسب وعند الاقتضاء". وتبين المعلومات المقدمة إلى اللجنة نقصاً في الإنفاق قدره 6 225 100 دولار، أو 67,4 في المائة، بالنسبة للفترة 2020/2019. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالتبرير المقدم، ولذلك توصي بتخفيض قدره 647 200 دولار، أو 10 في المائة، للموارد المقترحة بالنسبة للمرافق العامة والتخلص من النفايات.

العمليات الجوية

32 - تبلغ الموارد المقترحة بالنسبة للعمليات الجوية ما قدره 172 137 800 دولار للفترة 2022/2021، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ 11 929 200 دولار، أو بنسبة 7,4 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2021/2020. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعزى إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات المروحية بسبب ارتفاع تكاليف الأسطول المضمونة المبينة في الترتيبات التعاقدية التي يجري التفاوض بشأنها بخصوص المنصات المأهولة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وإبدال الطائرات المروحية العسكرية المتوسطة للخدمات بطائرات مدنية مدعمة متخصصة أكثر تكلفة؛ (ب) ارتفاع التكاليف المتعلقة بتشغيل نظامين يشملان محطة للمراقبة الأرضية لدعم خط إضافي لإصدار المهام للمركبات غير المأهولة المتوسطة الارتفاع والقابلة للتشغيل لمدد طويلة التي تم نشرها، مقارنة بنظام واحد في الفترة 2021/2020 (A/75/767، الفقرة 144).

33 - وتبلغ الموارد المقترحة لنشر وتشغيل منظومتين للمركبات غير المأهولة المتوسطة الارتفاع والقابلة للتشغيل لمدد طويلة، في إطار الخدمات المتعلقة بالمعدات واللوازم، 20 337 500 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 4 353 800 دولار، أو 27,2 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2021/2020. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الأصول الجوية ستكون البعثة من القيام بعملياتين كبيرتين على الأقل تتطلبان معلومات استخباراتية ومراقبة واستطلاع بشكل متواز. غير أن المعلومات المقدمة إلى اللجنة بينت نقصاً في الإنفاق يبلغ 9 493 500 دولار، أو 43,5 في المائة، في الفترة 2020/2019 في إطار الخدمات المتعلقة بالمعدات واللوازم. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه لم يتم تكبد سوى نفقات قدرها 334 500 دولار حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021 مقابل مبلغ مخصص قدره 15 983 700 دولار. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن الاحتياجات المقترحة للخدمات في إطار العمليات الجوية مبررة تبريراً كاملاً، ولذلك توصي بتخفيض قدره 2 033 700 دولار، أو 10 في المائة، للموارد المقترحة لهذه الخدمات.

34 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، لدى استقصارها، بأنه من المقترح نشر ما مجموعه سبع منظومات جوية غير مأهولة، بما في ذلك 19 مركبة غير مأهولة، في عام 2021. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، كان البعثة تستعين بمتعاقد خاص يقدم خدمات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في تمبكتو. وفي آب/أغسطس 2019، مُدِّد العقد حتى حزيران/يونيه 2020، بتكلفة سنوية قدرها 17,8 مليون دولار. ومع ذلك، تم إنهاؤه في كانون الأول/ديسمبر 2019 بسبب استمرار ضعف الأداء. وعلى أساس الدرس المستفاد، أدرج شرط يتعلق بالموثوقية في العقد الجديد ينص على أنه إذا أجرى المتعاقد أقل من 92 في المائة من ساعات الطيران التي كُلف بها، سيخفض المبلغ المستحق الدفع من قبل الأمم المتحدة بشكل متناسب. ولئن كانت اللجنة الاستشارية تحيط علما بالشرط المتعلق بالموثوقية الوارد في العقد الجديد، فهي توصي، آخذة في الاعتبار الدروس المستفادة من الاستخدام الناقص للمنظومات الجوية غير المأهولة، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقييم أداء واستخدام المنظومات الجوية غير المأهولة، ومواصلة استعراض الترتيب التعاقد لتضمينه حكما بشأن تطبيق خصم في حالة الاستخدام الناقص، وتقديم معلومات مستكملة عن ذلك في سياق مشروع الميزانية المقبل (انظر أيضا A/75/822/Add.6، الفقرة 35). وستناقش اللجنة الاستشارية المسائل المتعلقة بالمنظومات الجوية غير المأهولة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

35 - تعكس الموارد المقترحة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة 2022/2021 البالغ قدرها 68 147 400 دولار، زيادة قدرها 4 434 700 دولار، أو 7 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2021/2020. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساسا إلى اقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم ما يلي: (أ) النظم القائمة في البعثة لحماية المعسكرات من التهديدات الناجمة عن استخدام الجماعات المسلحة طائرات بدون طيار؛ (ب) المحطات الأرضية الساتلية لتعزيز قدرات القيادة والتحكم، بما في ذلك النقل الآمن للبيانات، لفائدة الفرق المتنقلة للعمليات الخاصة أثناء قيامها بعمليات أرضية بعيدة المدى؛ (ج) نظم الكشف عن التسلل إلى المنطقة المحيطة بالمعسكرات في غاو وبير وغوندام فيما يتعلق بخطة البعثة للتكيف (A/75/767، الفقرة 146).

36 - وبينت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية نقصا في الإنفاق قدره 11 651 900 دولار، أو 12,7 في المائة، في الفترة 2020/2019. غير أن اللجنة تلاحظ زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية قدرها 374 100 دولار بالنسبة للفترة الحالية حتى 31 آذار/مارس 2021. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات 76 613 900 دولار مقابل مبلغ مخصص قدره 63 712 700 دولار، مما سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق قدرها 12 901 200 دولار أو 20,2 في المائة في نهاية حزيران/يونيه 2021. وترى اللجنة الاستشارية أن نمط الإنفاق هذا يدل على عدم وجود تخطيط سليم وميزنة دقيقة. واللجنة غير مقتنعة بأن الاحتياجات المقترحة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبررة تبريرا كاملا، ولذلك توصي بتخفيض قدره 3 407 400 دولار، أو 5 في المائة، للموارد المقترحة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة

37 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة، التي تبلغ 10 204 000 دولار، في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، انخفاضا قدره 1 532 000 دولار،

أو بنسبة 13,1 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2020/2021. وبينت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية نقصاً في الإنفاق قدره 7 756 700 دولار، أو 61,1 في المائة، خلال الفترة 2020/2019. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021، لم تتكبد سوى نفقات قدرها 3 964 900 دولار مقابل مبلغ مخصص قدره 11 736 000 دولار. ويشير الأمين العام، في تقريره عن أداء الميزانية للفترة 2020/2019، إلى أن انخفاض الاحتياجات الفعلية من أجل تغطية تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة يعزى جزئياً إلى نقل البضائع بواسطة سرية البعثة القتالية المكلفة بحماية القوافل وأسطول البعثة من الشاحنات المملوكة للأمم المتحدة، بدلاً من التعاقد مع بائعين (A/75/623، الفقرة 108). وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأنه من المتوقع أن تظل عمليات التنقل غير الجوي تشكل تحدياً خلال الفترة الحالية، بسبب البيئة الأمنية الخطرة في المناطق الشمالية من مالي، وتعتزم مواصلة ممارسة استخدام السرايا القتالية المكلفة بحماية القوافل ووحدات النقل الثقيل. ونظراً لأن البعثة تعتزم الاستمرار في استخدام الموارد الداخلية، بما في ذلك السرايا القتالية المكلفة بحماية القوافل، من أجل نقل البضائع، بدلاً من الاعتماد فقط على البائعين المتعاقدين، فإن اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بأن الاحتياجات المقترحة لتغطية تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة مبررة تبريراً كاملاً، ولذلك توصي بتخفيض قدره 1 020 400 دولار، أو 10 في المائة، للموارد المقترحة لتغطية تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة.

خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

38 - يشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المقدرة من الموارد لتغطية تكاليف خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة 2022/2021 تبلغ 44 831 000 دولار (A/75/767، الفقرة 121). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مسؤولة عن استراتيجية وتصميم ورصد برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة، الذي ينفذ من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتقدم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التوجيه وتضمن الإشراف على أداء المكتب، وتقيم اتصالات مع البعثة بشأن صياغة الاحتياجات من الموارد، وتقدم معلومات مستكملة منتظمة عن الأداء والميزانية إلى البعثة. وتتولى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي مسؤولية كفالة تنفيذ أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك التوعية بالمخاطر، والمسح، وإزالة الألغام، بطريقة تتسق مع المعايير الدولية والوطنية ذات الصلة وإرشادات الأمم المتحدة وسياساتها وتنقيدها. وعلاوة على ذلك، تقدم الدائرة المشورة لرئيس العنصر العسكري بشأن الاعتماد والمعايير المتصلة بجودة الأعمال المتعلقة بالألغام وإسناد المهام المتعلقة بهذه الأعمال، وللوحدات العسكرية بشأن المعايير المتصلة بالجودة وإسناد المهام.

39 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعين موظفي الإجراءات المتعلقة بالألغام ويدير شؤونهم ويشتري الخدمات والأصول وفقاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين الأمم المتحدة والمكتب. وعلاوة على ذلك، يجري المكتب دراسات استقصائية غير تقنية ويقدم إرشادات تقنية بشأن مخاطر المتفجرات والإدارة المأمونة للذخيرة لتيسير العمليات الآمنة التي تقوم بها البعثات والتدريب للتوعية بشأن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

40 - وُودت اللجنة الاستشارية بالجدول أدناه بشأن الاحتياجات من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بين عامي 2019 و 2022.

(بدولارات الولايات المتحدة)

الوصف	النفقات الاعتمادات الموارد المقترحة (2020/2019)	(2021/2020)	(2022/2021)
الموظفون	11 447 113	12 957 984	12 735 054
السفر	851 986	1 099 052	976 314
الاتفاقات مع أطراف ثالثة	27 440 882	25 291 534	25 217 259
المعدات	2 306 475	2 063 409	1 955 333
المصروفات التشغيلية	1 386 450	1 121 539	568 652
رسوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التكاليف المباشرة المدارة محليا ومركزيا وتكاليف دعم المشاريع	3 287 866	3 466 482	3 378 388
المجموع	46 720 772	46 000 000	44 831 000

41 - وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقات إضافية على أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تقريرها عن نتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/829).

42 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 27 و 29 إلى 31، و 33، و 34، و 36، و 37 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

خامسا - مسائل أخرى

أثر جائحة مرض فيروس كورونا

43 - فيما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه حتى 12 نيسان/أبريل 2021، كانت توجد في البعثة 32 حالة لم يتم التعافي منها بعد، و 653 مريضا قد تعافوا، و 74 موظفا أعيدوا إلى أوطانهم، وأربعة موظفين توفوا. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأمم المتحدة بدأت مؤخرا خطة لتوفير اللقاحات لأفراد البعثة في الميدان، بما في ذلك 3 500 جرعة لـ 20 في المائة من الموظفين المدنيين و 27 500 جرعة للأفراد النظاميين.

44 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن البعثة نسقت المبادرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل دعم استمرار التنفيذ الفعال للولايات المحددة لها ودعم السلطات المالية في تنفيذ خططها الوطنية للتصدي لجائحة كوفيد-19. وقدم العنصر العسكري وعنصر الشرطة، إضافة إلى دعمهما المعتاد، أيضا المعدات والمواد ذات الصلة بالتصدي لانتشار الفيروس إلى نظرائهما الوطنيين، حيثما كان ذلك مناسباً لضمان استمرار حماية المدنيين. وفيما يتعلق بأثر الجائحة على مشاريع التشييد، أبلغت اللجنة بأنه من أجل حماية البعثة من هذه الحالة غير المسبوقة، طُلب من أكثر من 90 في المائة من الموظفين العاملين في

عدة مشاريع في جميع أنحاء منطقة البعثة الابتعاد عن قواعد البعثة، وتوقفت مشاريع التشييد لفترات طويلة. ونتيجة لذلك، توقف تماما العمل في العديد من المشاريع، باستثناء التحسينات المطلوبة للمرافق الطبية.

45 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة لاحظت بقلق بالغ ما تشكله جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خطر على الحياة والصحة والسلامة والأمن، وأهمية ضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم وصحتهم، والحفاظ على استمرارية تنفيذ الولايات الحيوية، بما في ذلك حماية المدنيين، والتقليل إلى أدنى حد من احتمال تسبب أنشطة البعثة في نشر الفيروس، والقيام حسب الاقتضاء، وفي حدود الولايات، بدعم السلطات الوطنية، بناء على طلبها، في التصدي لجائحة كوفيد-19 بالتعاون مع المنسق المقيم وغيره من كيانات الأمم المتحدة في البلد (القرار 290/74، الفقرة 15). وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات مستكملة بهذا الشأن في سياق تقرير الأداء ومشروع الميزانية المقبلة.

الحالة الأمنية

46 - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن البعثة لا تزال تواجه بيئة معقدة وملئية بالتحديات، وأن الحالة الأمنية العامة ما زالت تتدهور، ولا سيما في الوسط. وتشكل هذه العوامل، والمنطقة الجغرافية الشاسعة المطلوب من البعثة تغطيتها في مالي، تحديات متنوعة في مجال حماية المدنيين. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأصول الجوية ذات أهمية بالغة لنجاح عمليات الحماية والتنفيذ الناجح لخطة البعثة للتكيف. وواجهت البعثة تحديات في نشر بعض الطائرات التي تمت الموافقة عليها (طائرات مروحية عسكرية متوسطة بما فيها طائرات مسلحة وأخرى مخصصة للخدمات، ومنصات مأهولة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع محمولة على طائرات عسكرية ثابتة الجناحين، ومنظومات جوية غير مأهولة/موجهة عن بعد) بسبب عدم وجود تعهدات ملموسة من البلدان المساهمة، وحالات تأخير في تشكيل القوة بسبب جائحة كوفيد-19. ووفقا للمعلومات المقدمة، سيوفر تغيير الطائرات المروحية العسكرية المتوسطة للخدمات بحلول مدنية/تجارية القدرات اللازمة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة تنفذ العديد من مشاريع التشييد دعما لتعزيز الأمن في مواقع مختلفة في جميع أنحاء منطقة البعثة (كيدال وتمبكتو وغاو وتيساليت وميناكا وموتبي وبيرو وغوندام وأغيلهوك وأنسونغو وباماكو). وتشمل هذه المشاريع الحماية من الشظايا من خلال وضع جدران جانبية، وحماية الأصول الجوية من عصف الانفجارات، وبناء المخابئ والدفاعات المحيطة، وتعزيز سلامة الطيران، وتحسين أمن الهياكل الأساسية للمعسكرات، وبناء حقول للرماية.

47 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة سلمت في قرارها 290/74 بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وأكدت من جديد التزامها بتحسين سلامة وأمن أفراد البعثة، ولا سيما الأفراد النظاميين، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز التدابير المتخذة في هذا الصدد، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في سياق مشروع الميزانية المقبلة للبعثة.

النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

48 - يشير الأمين العام إلى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ستواصل تعزيز تركيزها على التخطيط المتكامل والتنفيذ المتكامل لولايتها، بما في ذلك من خلال النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، في تكامل مع الأدوات الأخرى للإبلاغ عن الأداء. وستواصل البعثة أيضا دعم النظام وغيره من أدوات التخطيط والأداء الرئيسية للبعثة والسعي إلى تحقيق الاتساق بينهما (A/75/767، الفقرة 32).

49 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة بدأت في وضع نظامها الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في آب/أغسطس 2019، وأنها أجرت أول اختبار للأداة في كانون الأول/ديسمبر 2019، وبينت نتائجها ضرورة تكيف الأداة وزيادة أساليب جمع البيانات. وفي منتصف عام 2020، قامت البعثة بتحديث إطار نظامها لكي يعكس على نحو أفضل الأولويات الاستراتيجية للبعثة، كما أضافت عنصرا لتتبع أثر جائحة كوفيد-19 على إنجاز الولايات وجهود البعثة للتعامل مع هذا الأثر. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه في أعقاب الأزمة السياسية التي وقعت في آب/أغسطس 2020، يجري تحديث إطار النظام ليعكس الحقائق الجديدة على أرض الواقع وإعادة ترتيب أولويات البعثة والنتائج المقررة دعما للانتقال السياسي. وأبلغت اللجنة كذلك بأن النظام قد أثرى التخطيط ووضع مقترحي ميزانية البعثة للفترتين 2021/2020 و 2022/2021 من خلال تيسير اتباع نهج أكثر توجهها نحو تحقيق النتائج. وهكذا أظهر استخدام النظام حتى الآن أن الأداة يمكن أن تضيف قيمة إلى رصد الأداء وتقييمه. غير أن أحد الشواغل الرئيسية، أبرزه النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، هو تكاثر آليات المساءلة والتخطيط على نطاق المنظومة مقارنة بقدرات البعثة المعتمدة، فيما يخص ملاك الموظفين، لدعما ونشرها بفعالية. وتناقش اللجنة الاستشارية المسألة بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

استرداد التكاليف

50 - أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه خلال الفترة 2020/2019، تم استرداد مبلغ قدره 16 519 000 دولار وأن المبالغ المستردة سُجلت كإيرادات، استنادا إلى ما إذا كانت هذه الإيرادات تعتبر "قابلة للإنفاق" أو "غير قابلة للإنفاق". وأبلغت اللجنة أيضا بأن الإيرادات المتأتية من عملية استرداد التكاليف تدار في صندوق مخصص لاسترداد التكاليف أنشئ كآلية محاسبية لفصل الموارد المعتمدة للأنشطة الصادر بها تكليف عن الإيرادات والنفقات من أجل الدعم المقدم إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من أنشطة استرداد التكاليف. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الدعم المقدم من البعثة في إطار استرداد التكاليف هو الأساس من أجل الوقود وحصل الإعاشة، ولكن تسترد أيضا بعض تكاليف الدعم فيما يتعلق بالتشييد والصيانة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

51 - وفيما يتعلق بالتكاليف المستردة بالنسبة للنقل الجوي، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الغالبية العظمى من الركاب من غير أفراد البعثة يُنقلون للقيام بأنشطة صدر بها تكليف. وتتخذ البعثة قرار استرداد التكاليف استنادا إلى طبيعة السفر وتسترد التكاليف من جميع المسافرين جوا من غير أفراد البعثة باستثناء الدعم المقدم إلى حكومة مالي وشركاء البعثة المنفذين والأطراف في عملية السلام (الموقعون على اتفاق السلام والمصالحة في مالي)، والجهات المانحة للصناديق الاستثمارية، والمتعاقدين الذين أبرمت معهم عقود تنص على مسؤولية البعثة فيما يتعلق بتوفير خدمات النقل. وأبلغت اللجنة أيضا بأن البعثة بصدد إنشاء آلية رصد فيما يتعلق بمعدل استرداد التكاليف لضمان الامتثال لإجراءات التشغيل الموحدة القائمة. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه تم إنشاء وحدة جديدة لإدارة الخدمات داخل مركز دعم البعثة في كانون الأول/ديسمبر 2020 لتبسيط وتيسير عملية طلبات الخدمات وما يتصل بها من عمليات استرداد التكاليف باعتماد سير عمل واضح ومحدد تحديدا جيدا.

52 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن جميع المبالغ المستردة في الفترة 2020/2019 قد قيدت في حساب مخصصات البعثة وأنه ليس من الواضح ما إذا كانت أي من المبالغ المستردة قد سُجلت على أنها غير قابلة للإنفاق ويقترح إعادتها إلى الدول الأعضاء. وقدمت اللجنة الاستشارية تعليقات وتوصيات بشأن استرداد

التكاليف في تقريرها ذي الصلة فيما يتعلق بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/829)، الفقرات 35-38) وتتناول المسألة بمزيد من المناقشة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

المشاريع السريعة الأثر

53 - ترد معلومات عن المشاريع السريعة الأثر في الفقرات من 128 إلى 131 من الميزانية المقترحة (A/75/767). وتقدر الموارد للفترة 2022/2021 بمبلغ 4 800 000 دولار لتنفيذ 96 مشروعاً، مقارنة بالاحتياجات بالمبلغ نفسه لـ 110 مشاريع في الفترة 2021/2020. وتتعلق المشاريع المقترحة بما يلي: (أ) تحقيق الوئام الاجتماعي، والمصالحة، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها بالنهج البديلة، وبناء الثقة؛ (ب) إصلاح الهياكل العامة الصغرى أو إعادة تشييدها؛ (ج) الأنشطة المدرة للدخل ومشاريع كسب الرزق والمشاريع الاجتماعية - الاقتصادية.

54 - وفيما يتعلق بالفترة الحالية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات الفعلية المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر تبلغ 2,2 مليون دولار في 17 آذار/مارس 2021. وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2021، من المتوقع تخصيص 95 في المائة من الموارد المعتمدة للمشاريع السريعة الأثر للفترة 2021/2020 كنفقات. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه في ضوء الحالة الأمنية المتوقعة، ستركز المشاريع السريعة الأثر على المناطق الخاضعة لسلطة الدولة. ويعكس عدد المشاريع السريعة الأثر المقترحة للفترة 2022/2021 أثر الحالة الأمنية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة قامت بدراسة استقصائية شملت عينة مكونة من 70 مشروعاً سريع الأثر نُفذت في الفترة ما بين عامي 2014 و 2017 لتقييم مدى كفاءتها ونجاحها وأثرها ومقومات استمرارها وصلاحياتها. وعموماً، قدمت هذه الدراسة البرهان على أن المشاريع السريعة الأثر كان لها أثر إيجابي في المساعدة على بناء السلام، وتحقيق الاستقرار داخل المجتمعات المحلية، وتحسين فهم وصورة البعثة وشركائها. ووفقاً للمعلومات المقدمة، كان لهذه المشاريع دور فعال في التلبية السريعة للاحتياجات الفورية للسكان ذوي الدخل المنخفض في كل من وسط وشمال مالي وتعزيز الدعم لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي وُقِع في عام 2015.

55 - وفي حين تقرر اللجنة الاستشارية بالتحديات التي أوجدتها الحالة الأمنية، وإذ تحيط علماً بنتائج الدراسة الاستقصائية للمشاريع السريعة الأثر، فهي ترى أنه ينبغي للبعثة أن تحسن التخطيط العام وتجري تقييمات منتظمة للمشاريع. وترى اللجنة أنه، في سياق الاستناد إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التقييمات، ينبغي استخدام الموارد في أكثر المشاريع تأثيراً. وتأمل اللجنة أن تقدّم في سياق مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة ومفصلة عن تخطيط المشاريع وتقييم المشاريع المنفذة.

الأنشطة البرنامجية

56 - ترد معلومات عن الأنشطة البرنامجية الأخرى في الفقرات 124 إلى 127 من الميزانية المقترحة. ويشير الأمين العام إلى أنه يُقترح مبلغ قدره 7 538 700 دولار للفترة 2022/2021 لتنفيذ مجموعة من الأنشطة، مثل الدعم الانتخابي، ودعم تحقيق الاستقرار في الوسط والشمال، وتحسين التعاون وبناء الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية، ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان والحماية، والعدالة والإصلاحات، وتحقيق الاستقرار والانتعاش. وأبلغت اللجنة

الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه على الرغم من العقوبات السياسية والأمنية، حسنت البعثة معدل تنفيذها للأنشطة البرنامجية. فبالنسبة للفترة 2020/2019، بلغ معدل التنفيذ 70 في المائة، وهو ما يعكس زيادة بنسبة 5 في المائة مقارنة بالمعدل المسجل الخاص بالفترة 2019/2018. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه على الرغم من التحديات التي تواجهها البعثة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، حددت البعثة 38 مشروعاً محتملاً لها أولوية أو أولوية عالية فيما يخص التنفيذ.

57 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يكفل اضطلاع البعثة بالمسؤولية وخضوعها للمساءلة عن استخدام أموالها البرنامجية، بما يتماشى مع التوجيهات ذات الصلة، ومع مراعاة الظروف المحددة التي تعمل فيها البعثة، وأن يدرج في مشروع الميزانية وتقرير الأداء المقبلين معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية للبعثة (القرار 290/74، الفقرة 19).

58 - وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية تلاحظ التحسن في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، فهي ترى أنه ينبغي وضع خطة تنفيذ تتضمن مشاريع تُنفذ على المديين المتوسط والبعيد لأغراض تنفيذ الأنشطة البرنامجية. وترى اللجنة أيضاً أن من الضروري تقييم المشاريع بانتظام وأن يتم، استناداً إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، تخصيص الموارد للمشاريع الأشد تأثيراً. وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات مفصلة عن تقييم المشاريع والدروس المستفادة في سياق مشروع الميزانية المقبل.

المبادرات البيئية

59 - يشير الأمين العام إلى أن البعثة ستواصل إدارة الأثر البيئي لعملياتها وتنفيذ خطة عملها البيئية. وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، يشير الأمين العام أيضاً إلى أنه سيتم خلال الفترة 2021/2020 اقتناء مولدات كهربائية هجينة للعمليات الميدانية لن تولد سوى حوالي 0,32 في المائة من إجمالي الطاقة التي ينبغي توليدها. وبالإضافة إلى ذلك، تم التفاوض على اتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتركيب نظام كهروضوئي بقوة 3 ميغاواط باستخدام نظام تخزين صديق للبيئة يستخدم السوائل باعتباره مشروعاً تجريبياً في بامكو (A/75/767، الفقرتان 33 و 95 والفرع الخامس). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة لاحظت التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات لخفض الآثار البيئية لعمليات حفظ السلام، وطلبت إلى الأمين العام تعزيز التدابير المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية في جميع عمليات حفظ السلام، تمشياً مع الركائز الخمس للاستراتيجية وفقاً للظروف الخاصة في الميدان، وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة (القرار 290/74، الفقرة 17). وتثق اللجنة في أن المزيد من المعلومات وتدابير تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة المتجددة، بما في ذلك اتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن نظام التخزين الذي يستخدم السوائل كمشروع تجريبي في بامكو، ستقدم في سياق مشروع الميزانية المقبل. وتبدي اللجنة مزيداً من الملاحظات بشأن الأنشطة البيئية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

التوازن بين الجنسين

60 - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن النسبة المئوية للموظفات الدليات في البعثة بلغت، في 28 شباط/فبراير 2021، 31 في المائة في الرتبة ف-5 والرتب العليا، و 31 في المائة في الرتبة ف-1 إلى ف-4، و 26 في المائة في فئة الخدمة الميدانية، و 18 في المائة بين الموظفين الوطنيين. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن تمثيل المرأة بين أفراد البعثة المدنيين قد ازداد على مدى السنوات الأربع الماضية، ولا سيما

بالنسبة لفئة الموظفين الدوليين، وأن البعثة وضعت إطاراً لزيادة التكافؤ بين الجنسين بإصدار خطة تنفيذ لتعزيز استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة. وتحدد الوثيقة أهدافاً لتحقيقها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام من عام 2021 إلى عام 2028، وتصف الإجراءات والاستراتيجيات المحددة التي يتعين تنفيذها لجذب المزيد من المرشحات ذوات المؤهلات المطلوبة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية نقص تمثيل المرأة بين موظفي البعثة، وتأمل أن تواصل البعثة بذل الجهود من أجل تعزيز تمثيل المرأة في صفوفها وأن تضمّن التقارير المقبلة معلومات بهذا الشأن. وتناقش اللجنة كذلك مسألة التوازن بين الجنسين في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية

61 - فيما يتعلق بتحويل الوظائف الثابتة والمؤقتة إلى وظائف وطنية، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن البعثة قد صاغت وثيقة إدارية في عام 2018 بهدف إنشاء فريق عامل لتفعيل عملية جعل الوظائف وطنية. ومع ذلك، واجهت البعثة، على مدى السنوات الخمس الماضية، تحديات بسبب المشاكل الأمنية ومؤخراً جائحة كوفيد-19، حالت دون إنشاء الفريق العامل. ولا تزال البعثة تعتزم إنشاء الفريق العامل عندما تسمح الظروف بذلك وستواصل بذل الجهود لبناء قدراتها الوطنية وتحديد الوظائف المؤقتة التي يمكن تحويلها إلى وظائف وطنية.

62 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة طلبت، في قرارها 290/74، إلى الأمين العام أن ينظر، لدى صياغة مشاريع الميزانية، في الخيارات المتاحة لزيادة الاستعانة بموظفين وطنيين في أداء المهام بما يتناسب مع ولايات البعثة واحتياجاتها. وتأمل اللجنة أن تُدرج في مشروع الميزانية المقبل للبعثة معلومات مفصلة عن الجهود المبذولة لتحويل وظائف ثابتة ومؤقتة إلى وظائف وطنية.

سادساً - خاتمة

63 - يرد الإجراءان المطلوبان من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/75/623). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 1 549 000 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، وكذلك الإيرادات الأخرى البالغة 27 271 900 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020.

64 - ويرد الإجراءان المطلوبان من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/75/767). وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بخفض الموارد المقترحة بمبلغ 8 755 400 دولار، من 1 183 917 900 دولار إلى 1 175 162 500 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً قدره 1 175 162 500 دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.